A

# الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/AC.109/2074
20 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

## الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

## كاليدونيا الجديدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات


| | | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|---|
| أولا | - لمحة عامة | ١-٤ | ٢ |
| ثانيا | - تطورات الحالة | ٥-٧ | ٢ |
| ثالثا | - نظر الأمم المتحدة في المسألة | ٨-١٣ | ٧ |
| | ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة | ٨ | ٧ |
| | باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) | ٩-١١ | ٨ |
| | جيم - الجمعية العامة | ١٢-١٣ | ١١ |




090497 090497 97-07591

## أولا - لمحة عامة

١ - تقع كاليدونيا الجديدة في المحيط الهادئ، على بعد نحو ٥٠٠ ١ كيلومتر إلى الشرق من استراليا و ٧٠٠ ١ كيلومتر إلى الشمال من نيوزيلندا. وتشمل جزيرة كبيرة واحدة تعرف باسم غراند تير، وجزرا صغيرة تعرف بجزر لويالتي (أوفيا، وماري، وليفو، وتيغا)، وأرخبيل جزر بيليب، وجزيرة دي بان وجزيرة هون. وهناك أيضا عدة جزر غير مأهولة إلى الشمال من جزر لويالتي. وتبلغ مساحة غراند تير ٧٥٠ ١٦ كيلومترا مربعا ومساحة كل الجزر معا ١٠٣ ١٩ كيلومترات مربعة. وتقع العاصمة نوميا في الطرف الجنوبي من غراند تير.

٢ - ووفقا لإحصاء عام ١٩٨٩، كان عدد السكان ١٧٣ ١٦٤ نسمة، ويشمل ٥٩٨ ٧٣ نسمة من الميلانيزيين الأصليين المعروفين باسم الكاناك (٤٤,٨ في المائة)؛ و ٠٨٥ ٥٥ نسمة من أصل أوروبي، وبخاصة من الفرنسيين (٣٣,٦ في المائة)، من بينهم ٠٠٠ ٣٥ شخص يعرفون باسم الكالدوش منحدرون من المستوطنين الأوائل؛ و ٩٣٦ ١٨ نسمة من الواليزيين والتاهيتيين (١١,٥ في المائة)؛ و ٥٥٤ ١٦ نسمة من أصول أخرى وخاصة من الإندونيسيين والفييتناميين (١٠,١ في المائة). ويقدر أن عدد السكان في عام ١٩٩٥ بلغ ٠٠٠ ١٨١ نسمة. وكان متوسط نسبة ازدياد السكان في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، ١,٥٣ في المائة.

٣ - ويوجد تجمعان سياسيان رئيسيان وأحزاب صغيرة عديدة. أما التجمعان السياسيان الرئيسيان فهما حزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية، الذي يؤيد مبدأ الاحتفاظ بكاليدونيا الجديدة في الجمهورية الفرنسية، وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، التي تحبذ الاستقلال، وتضم الأحزاب التي تتكون منها جبهة الكاناك، الاتحاد الكاليدوني، وحزب الكاناك للتحرير والاتحاد التقدمي الميلانيزي، والحزب الاشتراكي الكاليدوني.

٤ - وتنص اتفاقات ماتينيون لعام ١٩٨٨ (انظر A/AC.109/1000، الفقرات من ٩ إلى ١٤ و A/AC.109/2028، الفقرات من ٥ إلى ٩ والمرفقات الأول إلى الرابع والسادس والسابع) على إجراء استفتاء لتقرير المصير في عام ١٩٩٨، عقب فترة تنمية اقتصادية واجتماعية تستغرق ١٠ سنوات.

## ثانيا - تطورات الحالة

٥ - في تموز/يوليه ١٩٩٦، عرض السيد جون جاك دابيرتي، الوزير الفرنسي لما وراء البحار، في ندوة صحفية، موقف الحكومة الفرنسية فيما يخص التطورات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية للإقليم في إطار اتفاقات ماتينيون. وأعلن بوجه خاص ما يلي:

"إن الموقف الذي تفكر فيه الحكومة هو ما يلي: إننا نبحث عن حل يكون مقبولا من سائر الكاليدونيين ومشتركا ومقتسما وفقا لمفهوم اتفاقات ماتينيون وروحها. وبما أن هذا الحل لا بد من التصديق عليه، فإنه سيعرض على الكاليدونيين. ولهذا، إذا ما كان يتعين على الكاليدونيين أن يقبلوه فمفهوم ذلك هو أنه يجب أن يتسنى قبوله. وأن يسمح هذا الحل باتخاذ موقفٍ ضمن منظور يجب أن يؤدي بالنسبة للبعض، وهؤلاء سيقولون ذلك، بل يقولونه الآن، إلى الاستقلال، وبالنسبة للبعض الآخر، يجب أن يسمح لهم بالبقاء داخل الجمهورية الفرنسية. لكن هذا الحل يجب ألا يكون مسدود الأبواب. بل يجب أن يفتح الآفاق. وماذا تستطيع الدولة عمله في هذا المجال؟ تستطيع أن تقول للكاليدونيين إن هذا الحق في تقرير المصير، حق مملوك لمن قبِل كل شيء؟ ليس هذا الحق ملكا لكيان غير محدد. إنه ملك للكاليدونيين، جميع الكاليدونيين الذين يعبرون عنه بواسطة حقهم في التصويت. بيد أن الإطار الذي يتعين على الدولة أن تحدده والذي يتعين عليها أن تضمنه، هو إطار بسيط جدا: هو الإطار المتمثل في اتفاقات ماتينيون، وهو التفكير الذي نفكر به جميعا؛ الاستقلال لكن تقرير المصير، تقرير المصير لكن السكان المعنيين؛ وهذا يعني سائر المجتمعات. وبدءا من تلك اللحظة، فالاختيار هو اختيار الكاليدونيين. واليوم، لقد شعرت في جميع المحادثات التي أجريتها، وفي جميع المقابلات، بشيء هام، وهو أن أولئك الذين يناصرون الاستقلال أنفسهم، يتحدثون عن المرافقة والتحضير. وأولئك الذين لا يناصرون الاستقلال يتحدثون معنا عن مؤسسات أكثر جدوى في أدائها والتي من الممكن أن تذهب إلى ابعد من السلطات المخولة للإقليم. وهذا ما يجب العمل على جعله أكثر تماسكا وهذا ما يجب تنسيق نغماته. وهي مهمة ليست باليسيرة ولكن هي على أي حال المنظور الذي نتطلع إليه جميعا.

لنحاول بناء هذا الحل وأنا أراهنكم على أنه إذا ما كان الحل توافقيا حقا فإن الجميع سيلتفون حول المائدة ويوقعونه قبل عرضه على الكاليدونيين. لكن يجب أيضا قبل عرضه على الكاليدونيين، وربما قبل توقيعه، أن يتوجه الكل مع هذا الحل نحو قاعدته لشرحه شرحا حقيقيا. لأنني أشعر بالأحرى أن هناك حديثا كثيرا عن القاعدة وعن الشرح بيد أن هناك في الواقع عجزا في هذا المجال. وكلامي هذا يتوجه أيضا إلى الدولة لأن الدولة لها من وجهة النظر هذه، دور في مجال الشرح لا بد لها من أن تقوم به. ولعل الأمر أكثر صعوبة مما كان في الماضي. لأن في الماضي كان يجري الحديث في ركن من الأركان ويتم اتفاق على شيء ثم يقال: (هذا ما تم وانتهى الأمر). لكن اليوم في عالمنا الحديث الكل يشاهد على شاشة التلفزيون ما يجري. والكل يستمع، والكل يقرأ، والكل يتحدث، حتى في مضارب القبائل يتحدث الناس فيما بينهم. وبالتالي فإن علينا هنا أن نقوم بعمل يتمثل في إثارة الحديث، وإثارة النقاش، وإثارة الحوار ولا سيما في كاليدونيا الجديدة. وإني أعني بذلك منطق الكوخ الذي ندخله ونجلس فيه للخروج منه بتوافق في الرأي وهذا المنطق ليس هو أولا بمنطق سخيف وليس هو ثانيا برمز بسيط. وهو في الواقع حقيقة سواء أكان ذلك بالنسبة لتعيين هذا الممثل أو ذاك. وأعتقد أنه يجب ألا نضيع الفرصة.

ويجب أيضا تأكيد وجود تغيير على مستوى الخطاب. فالحكومة قد وضعت نفسها منذ الآن في منظور تاريخي وهذا المنظور يوافقنا تماما لأن هذا هو الإطار الذي وضعنا فيه المشكلة.

فجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني ما زالت دائمة في إطار اتفاقات ماتينيون وهذان الحدان قد تم فعلا إقرارهما باتفاق مشترك بين الدولة والجبهة وحزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية. والنقطة الأولى هي أنه، للوصول إلى الاستقلال، يجب في جميع الحالات المرور باستفتاء لتقرير المصير. والنقطة الثانية وهي بالتالي الحد الثاني، تتعلق بمفهوم السكان المعنيين. وهذا يعني الناخبين في عام ١٩٨٨. وبالنسبة لنا، هناك مسافة بين هذين الحدين يجب استغلالها الى أقصى حد لإيجاد حل لعام ١٩٩٨.

إن مشروع جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني ليس الاستقلال في عام ١٩٩٨. ومشروعنا هو بالفعل إقامة دولة في عام ١٩٩٨ منتسبة الى فرنسا يمكنها خلال عدد معين من السنوات، يجب الاتفاق عليه، تقتسم سيادتها مع الدولة الفرنسية ثم بعد فترة يتم تحديدها عن طريق التفاوض، تصبح هذه الدولة مستقلة تماما. وهذا هو مشروع جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني. والأمر المهم بالنسبة لنا هو أن يكون هناك بالفعل في عام ١٩٩٨ جهاز يقود البلد الى الانعتاق والى استقلاله. وما يجب القيام به في نظرنا، هو ايجاد المحتوى الذي يمكنه أن يطمئننا على هذا المستوى. أما في هذا الوقت، فإن وجهات النظر متباينة أحيانا جدا، ولا سيما فيما بيننا وبين الدولة لكنني أعتقد أنه متى قبلت الدولة التباحث معنا في هاتين النقطتين الرئيسيتين يمكننا أن نتوصل في الأسابيع أو الأشهر القادمة الى بعض الخطوط التوجيهية التي يمكننا أن نقول بشأنها: "اتفقنا، إلى الأمام، لنفتح المناقشة مع شريكنا الثالث".

لقد حددت الدولة الإطار الديمقراطي الذي يجب البحث ضمنه عن هذا الحل وإيجاده. وفضلا عن ذلك فإن هذا الإطار ليست الدولة هي التي فرضته بل الذي فرضه هي روح اتفاقات ماتينيون. فالشركاء التاريخيون موجودون داخل هذا الإطار. فإذا لم يجر استفتاء لتقرير المصير في عام ١٩٩٨ - الذي هو إرادة الجميع - فهذا يعني أننا وجدنا حلا.

وهذا الحل سيكون أولا اتفاقات إطارية، ثم اتفاق أكثر تحديدا يُعرض لكي يصدق عليه الكاليدونيون. ما هي الأمور التي سيتضمنها الحل التوافقي؟. فالمناصرون للاستقلال سيضعون أنفسهم في منظور تاريخي بأن يقولوا إن العملية قد بدأت، وأما الذين لا يناصرون الاستقلال فإنهم سيقولون إن هذا الحل التوافقي يناسبهم كمرحلة انتقالية قبل التأكد مما سيتم خلال بضع سنوات، أما أنا فشعوري أنه يجب ألا يكون الأفق مسدودا.

لكن في أعقاب هذه الفترة، أيا كانت مدتها، سيكون هناك تقرير مصير وسيتعين على الدولة أن تضمن الظروف الديمقراطية التي يتم ضمنها تحقيق الحل التوافقي والتي يمكن لكل طرف أن يحدد داخل إطاره مع احترام منظور الطرف الآخر، موقعه هو. فالذين يقولون "نحن لا نريد أن نكون مستقلين" لهم مشروعيتهم أيضا. فجذورهم هم أيضا راسخة منذ عدة أجيال في هذا الإقليم. أما الذين جاءوا إليه فيما بعد فهم أيضا لهم مشروعيتهم بحكم اتفاقات ماتينيون وهم أيضا لهم مسعاهم واقتناعاتهم التي يجب احترامها والتي يجب على الدولة أن تكفلها.

فالدولة يتعين عليها أن تكفل، في آن واحد، الظروف التي يتم فيها وضع هذا الحل وعليها أيضا، مع شركائها أن تكفل روح اتفاقات ماتينيون. فالدولة تسجل اليوم مطالبة أحد شركائها بالاستقلال. وهي لا تتطلب من أي أحد أن يتخلى عن آرائه لكنها تعرف أيضا، والشركاء يعرفون أيضا ويقبلون ويسلمون - أنه إذا كان ولا بد من الاستقلال في يوم، فإن هذا الاستقلال يجب أن يمر بتقرير المصير، أي عن طريق تصويت جميع الكاليدونيين، حيث أن المفهوم الثاني للحل هو مفهوم "السكان المعنيون". فهذه المجموعة من المبادئ والمفاهيم تحدد الهدف الذي يجب بلوغه بالحل التوافقي. ولن يكون توافقيا إلا إذا حظي بقبول الغالبية العظمى، ولهذا يجب أن يكون ما سنضعه في هذا الحل مقبولا لجميع الكاليدونيين. ويتعين علينا الآن أن نضع قائمة لعدد من المشاكل وشعوري أن النقاط التي سنتفق عليها سريعا هي النقاط الخاصة بمشاكل العمالة، وعدم الاستبعاد، وإعادة التوازن، والتنمية الاقتصادية. ذلك أنها مسائل محسوسة ينتظر الناس أن يتلقوا جوابا عليها".

٦ - في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ألقى السيد روك واميتان رئيس جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني بيانا أمام كونغرس الإقليم وصف فيه موقف الجبهة كما يلي:

"... إن جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني ترى أنه يجب أن يكون للشركاء المحليين في اتفاقات ماتينيون ما يتيح لهم أن يستأنفوا المحادثات الثنائية بشأن المستقبل المؤسسي للبلاد قبل أن تتاح، وفقا للمسعى الذي تدافع عنه الجبهة، المشاركة لسائر المجموعات السياسية، والاجتماعية المهنية، والجماعات العرفية.

فإعادة تنشيط الشراكة بين جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني وحزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية في فجر سنة ١٩٩٧ التي هي المرحلة الأخيرة في اتفاقات ماتينيون - أودينو، تعني بالنسبة لنا أولا بذل جهد لإيجاد موارد اضافية لمجتمعاتنا في البلديات والمحافظات الذين هم في حاجة الى تلك الموارد. ثانيا، هو ايجاد آليات لازمة للقيام بإدخال التصويبات المطلوبة، التي ستسمح آنذاك بإعادة سَقي مضخة إعادة التوازن.

ثالثا، هو تأكيد أننا انضممنا إلى منطق التفاوض بدلا وعوضا عن منطق المجابهة وأن هذا الطريق يجب أن ينتهي بنا إلى إيجاد حل عن طريق التفاوض لمستقبل البلد، حل ينبغي أن يتم التصديق عليه عن طريق الاستفتاء.

رابعا، هو أنه ينبغي لهذا الحل الذي يتم عن طريق التفاوض أن يرفض فكرة الرجوع إلى الوراء رفضا تاما وألا يكون مرادفا لبقاء الأوضاع على حالها أو حجة لوضع نظام أساسي آخر جديد.

فهذا الحل هو بالنسبة لنا عربون للمستقبل وللاستقرار المؤسسي الذي نتمناه ونتطلع إليه جميعا.

خامسا، هو أن هذا الحل الذي سيتم عن طريق التفاوض سيقبل فورا بعد استفتاء ١٩٩٨ سيادة مقتسمة مع فرنسا والممارسة الكاملة بعد حين لمتطلبات السيادة وفقا لجدول زمني لرد السلطة والاختصاص الذي سيتعين تحديده.

وستكون الفترة الانتقالية التي تبدأ باستفتاء عام ١٩٩٨ لازمة لإعداد المواطنين في هذا البلد، أيا كانت الاثنية التي ينتمون إليها، لتحمل المسؤولية عن مصيرهم نهائيا.

٧ - وفي دورة المؤتمر ذاتها، لخص السيد بيير فروجي موقف حزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية كما يلي:

"في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٨، أقر توقيع اتفاقات ماتينيون بين الدولة وحزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني السلام المدني وفتح الطريق للدخول في فترة من ١٠ سنوات لتنمية اقتصادية واجتماعية لم يسبق لها نظير في المقاطعات والتي كانت الاتفاقات العنصر المحرك لها.

ومنذ ١٩٨٨، استمر الحوار بين التجمع والجبهة بوجه خاص في إطار قيادة مشتركة للسياسة في الإقليم من أجل التقدم على الرغم من بعض حالات سوء التفاهم التي تحدث أحيانا والتي قد تم التعبير عنها فيما تقدم.

وفي الوقت الذي تقترب فيه نهاية هذه الفترة وبالتالي نهاية اتفاقات ماتينيون تواجه مقاطعة الشمال مصاعب مالية حقيقية. ويعترف حزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية بأن الآليات اللازمة لإعادة التوازن خاصة في مجال عقود التنمية التي سمحت للشمال بحيازة

الهياكل الأساسية العامة التي كانت تنقصها، تـُولد اليوم نفقات في مجال الأداء ليس للمقاطعة قدرة، في وضعها الحالي، أن تواجهها.

وهذا هو السبب الذي من أجله شاطر التجمع الجبهة في المسعى الهادف إلى الحصول من الدولة على موارد استثنائية لقيدها في ميزانية الإقليم.

لكن، سيساهم التجمع فيما بعد وعملا بروح الشراكة والجوار التي سادت في أثناء الفترة الماضية، مساهمة نشطة ابتداء من ١٩٩٧ في البحث عن تمويل تكميلي يهدف إلى توفير الموارد للميزانيات المحلية العامة، وميزانيات المقاطعات والبلديات.

ومن المعلوم أن هذا المسعى لا يمكن تصوره إلا ضمن منظور اتفاقات سياسية جديدة بين الدولة وحزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني.

وهذه الاتفاقات ينبغي، في نظر التجمع، أن تفتح لكاليدونيا الجديدة عهد مرحلة جديدة من الاستقرار التي لا ينبغي أن تقل عن ٢٤ سنة. فالحل المؤسسي المتفاوض عليه بين الأطراف الثلاثة في اتفاقات ماتينيون الذي سيـُعرض على الكاليدونيين للموافقة عليه باستفتاء، ينبغي أن يؤدي إلى تحقيق سيادة مقتسمة بين الجمهورية الفرنسية والإقليم تسمح لكاليدونيا الجديدة بتأكيد هويتها الخاصة ضمن احترام اختصاصات الدولة.

والهدف الذي يسعى إليه التجمع هو الوصول إلى هذا الحل الذي لا يمكن الرجوع عنه لتحقيق انعتاق الإقليم قبل نهاية عام ١٩٩٧.

وفي ما إذا كان الحال غير ذلك، فإن التصويت من أجل تقرير المصير المتوقع بموجب قانون الاستفتاء سينتهي بنتيجة لا يشك فيها أحد لكنها ستفتح لكاليدونيا الجديدة فترة تتسم بالشكوك.

وهذا البيان العلني يجب أن يعتبر بمثابة التزام صادق وحقيقي من جانب التجمع، ليس فحسب نحو شركائه في الجبهة ولكن أيضا نحو جميع سكان كاليدونيا الجديدة التي يسعى التجمع من أجلهم دون كلل إلى إيجاد حل يحقق سلاما وازدهارا يقبله العدد الأكبر منهم.

والتجمع الذي استمع إلى بيان رئيس الجبهة يـُؤول ذلك البيان على أنه التزام علني بنفس النطاق."

## ثالثا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

### ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٨ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة كاليدونيا الجديدة في جلستها ١٤٦١، المعقودة في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦. واستجابت اللجنة الخاصة في جلستيها ١٤٥٦ و ١٤٥٩ لطلبات الاستماع المقدمة من السيد يان سيليني يوريجي من المؤتمر الشعبي، والسيدة دونا وينسلو نيابة عن جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني. وفي الجلسة ١٤٦١ أدلى كل من السيد يوريجي والسيدة وينسلو ببيانه (انظر A/AC.109/SR.1461). وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل بابوا غينيا الجديدة ببيان (انظر A/AC.109/SR.1461) قدم فيه، بالنيابة عن فيجي أيضا، مشروع القرار (A/AC.109/L.1850) وفي الجلسة ذاتها أيضا، اعتمدت اللجنة الخاصة مشروع القرار A/AC.109/L.1850 دون تصويت. وفي ١ آب/أغسطس، أحيل نص القرار (A/AC.109/9066) إلى الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة لكي يعرضه على حكومته.

### باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٩ - استمعت اللجنة في جلستها الرابعة المعقودة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ إلى بيان السيد روك واميتان من جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني (انظر A/C.4/51/SR.4). وعمم في الجلسة نفسها نص بيان السيد يان سيليني يوريجي على أعضاء اللجنة.

١٠ - وفي الجلسة الثامنة للجنة المعقودة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أعلن ممثل فرنسا ما يلي:

"لم ينفك الوفد الفرنسي، منذ سنوات عديدة، يقوم بإعلام اللجنة الرابعة بشأن الحالة في كاليدونيا الجديدة ولا سيما بشأن تطبيق اتفاقات ماتينيون. وهو يفعل ذلك بمبادرة منه ودون التخلي عن تحفظاته على صلاحية الأمم المتحدة لتناول مسألة كاليدونيا الجديدة - وهي تحفظات أعتزم العودة إليها فيما بعد - ولكنه أيضا يفعل ذلك حرصا منه على أن يبلغ الدول معلومات كاملة إلى أقصى حد ممكن عن تطور الإقليم. بهذه الروح ذاتها، أود أن أتعرض في هذه السنة أيضا إلى الحالة في كاليدونيا الجديدة.

يسود كاليدونيا الجديدة منذ ثمانية أعوام مناخ سياسي واقتصادي واجتماعي جديد. وقد تبلور عزم جميع القوى السياسية التي تتألف منها كاليدونيا الجديدة على إحلال السلم من جديد، وعلى القيام معا ببناء مستقبلها، في التوقيع في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٨ على اتفاقات ماتينيون التي أكملتها في ٢٠ آب/أغسطس التالي اتفاقات شارع أودينو.

تقوم هذه الاتفاقات على ثلاثة مبادئ أساسية: الحق في تقرير المصير، وتحقيق اللامركزية، وإعادة توازن الإقليم وتنميته في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

سيمارس سكان كاليدونيا الجديدة في ١٩٩٨ حقهم في تقرير المصير وسيحددون مستقبل الإقليم من خلال اقتراع لن يسمح بالاشتراك فيه إلا للناخبين الذين كانوا مقيمين في كاليدونيا الجديدة بدون انقطاع في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، وذلك وفقا للشروط التي ينص عليها القانون المعتمد عن طريق الاستفتاء في ذلك التاريخ والمتضمن أحكاما نظامية وتحضيرية لتقرير المصير في كاليدونيا الجديدة في عام ١٩٩٨.

في مجال تحقيق اللامركزية، تدار المقاطعات الثلاث التي تتألف منها كاليدونيا الجديدة من جانب منتخبيها، كما أن لها صلاحيات واسعة النطاق ولديها الوسائل اللازمة للنهوض بتلك الصلاحيات.

أخيرا، قامت الحكومة الفرنسية بتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم والتقليل من أوجه عدم المساواة.

لقد أراد موقعو الاتفاقات أن يخضع تنفيذها لتقييم تجريه الأطراف بصورة منتظمة: ولهذا الغرض، تجتمع لجنة متابعة الاتفاقات في كل سنة لاستعراض الإجراءات التي تم الاضطلاع بها ولإجراء التعديلات اللازمة وتحديد الاتجاهات ذات الأولوية بالنسبة للفترة المقبلة.

وماذا عن ناتج تنفيذ اتفاقات ماتينيون في خلال هذه الأعوام الثمانية؟

على الصعيد المؤسسي، أقيمت الآلية التي تنص عليها الاتفاقات. وقد سمح التنظيم الجديد للإقليم بوصول رجال من كافة المقاطعات إلى مناصب السلطة السياسية والإدارية. وتمارس الآن المقاطعات الثلاث لكاليدونيا الجديدة المسؤوليات التي أسندت إليها.

على الصعيد الاقتصادي، يتمثل هدف الحكومة الفرنسية في مواصلة تشجيع التنمية المتسمة بالتوازن والمولدة للعمالة. وقد وقعت في هذا الصدد عدة عقود إنمائية مع كل مقاطعة. وهذه الاتفاقات ناتجة عن الاتفاقات التي وقعت قبل ثماني سنوات. وهي تشكل جانبها الاقتصادي والاجتماعي وقد تم إبرامها بعد التشاور على نطاق واسع مع المقاطعات المعنية.

إن النتائج المحرزة بفضل الجهود المضطلع بها في مجالات أخرى من ميادين النشاط الاقتصادي والاجتماعي مشجعة. ويتواصل حاليا تحقيق التقدم في إنجاز برامج الهياكل الأساسية (الطرق، والمياه، والكهرباء، والهاتف). وقد شجعت الحكومة الشروع في تنفيذ خطة اقتصادية واجتماعية لصالح قطاع النيكل بأسره. وتواصل وكالة التنمية الاقتصادية لكاليدونيا الجديدة عملها وهي تضم بالخصوص الدولة، وإقليم كاليدونيا الجديدة، والمقاطعات الثلاث.

في ميدان التدريب، تم الاضطلاع بجهد كبير. والنتائج المحرزة حتى الآن مشجعة ولا سيما في مجال التعليم الثانوي والمهني الذي يتزايد عدد المتخرجين منه بشهادات. وتمثل وكالة تنمية الثقافة الكاناكية أداة هامة بصورة خاصة لتحقيق ذلك.

لقد غيرت اتفاقات ماتينيون علاقات كاليدونيا الجديدة مع بيئتها الإقليمية. وتتعدد حاليا الاتصالات التي يعقدها الإقليم مع البلدان المجاورة له. ويشارك في هذه الاتصالات القادة السياسيون وكذلك الجهات الفاعلة في الحياة الاقتصادية والعلمية والثقافية. وفي هذا الصدد، شكل توقيع اتفاقات تعاون بين الإقليم والمقاطعات وجمهورية فانواتو عنصرا إيجابيا. أصبحت كاليدونيا الجديدة شريكا كامل الحقوق في المنطقة.

إن السلطات الفرنسية تولي أهمية كبيرة لإدماج الإقليم في جماعة جنوب المحيط الهادي. وسنواصل تشجيع تنمية المبادلات والتعاون بين كاليدونيا الجديدة وجيرانها. ونحن نأمل أن يتواصل في الأشهر المقبلة قدوم وفود من بلدان المنطقة إلى الإقليم. إن دعم هذه البلدان للعملية التي بدأت في ١٩٨٨ يشكل تشجيعا ثمينا.

والسلطات الفرنسية مصممة على مواصلة السياسة الإدارية التي شرعت في اتباعها لكي يتمكن سكان كاليدونيا الجديدة من تحقيق رخاء إقليمهم وممارسة حقهم في تقرير المصير في أحسن الظروف في عام ١٩٩٨. وقد بادرت الحكومة الفرنسية ببدء عملية التحضير لاستفتاء ١٩٩٨ من خلال الحوار بين موقعي اتفاقات ماتينيون. وسيوسع هذا الحوار فيما بعد ليشمل القوى السياسية الأخرى والمسؤولين الاجتماعيين - الاقتصاديين.

وأود الآن أن أتناول مسألة مشروع القرار المتعلق بكاليدونيا الجديدة المعروض على اللجنة الرابعة.

نلاحظ هذه السنة أيضا، مع الارتياح، أن هذا النص يضع في الاعتبار التطور الإيجابي للحالة في الإقليم ويبرز الحوار الجاري بين الأطراف تحت رعاية الحكومة الفرنسية. وفي هذه الظروف، سيتمكن الوفد الفرنسي، مثلما فعل في السنوات السابقة، من عدم الاعتراض على هذا النص وعدم طلب إجراء تصويت عليه.

ومع ذلك، تظل اعتراضات فرنسا قائمة فيما يتعلق بصلاحيات الأمم المتحدة لمعالجة هذه المسألة. إن فرنسا لم تنفك أبدا تعتبر أن المادة ٧٣ من الميثاق لا تنطبق على كاليدونيا الجديدة كما لا تنطبق، من جهة أخرى، على مقاطعات وأقاليم ما وراء البحار في مجموعها. إننا لم ننفك

أبدا نعتبر أن الميثاق يترك لكل دولة معنية صلاحية خالصة لتحديد أي الأقاليم التي تديرها تشكل أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي. ونحن نعتبر أن الجمعية العامة لم تعتمد أي قرار بإمكانه أن يعدل الميثاق في هذا الشأن وأن يمنح هذه الهيئة صلاحية في هذا الميدان. ووفقا للفقرة ٧ من المادة الثانية من الميثاق، تشكل مسألة كاليدونيا، بالتالي، مسألة مندرجة بصورة أساسية في إطار السلطة الوطنية".

١١ - واعتمدت اللجنة في جلستها الثامنة المعقودة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ (انظر A/C.4/51/SR.8)، دون تصويت، مشروع القرار بشأن كاليدونيا الجديدة الوارد في الوثيقة A/51/23 (الجزء الخامس).

جيم - الجمعية العامة

١٢ - خلال المناقشة العامة، في الجلسة العامة الخامسة المعقودة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، ذكر ممثل بابوا غينيا الجديدة مسألة كاليدونيا الجديدة في بيانه (انظر A/51/PV.5).

١٣ - واعتمدت الجمعية العامة في جلستها العامة الـ ٨٣ المعقودة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ القرار ١٤٤/٥١ المعنون "مسألة كاليدونيا الجديدة"، دون تصويت.

- - - - -